

Distr.
GENERAL

A/54/425
1 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠١ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون
الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ويتضمن التقرير استعراضاً عاماً للتطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز بصفة خاصة على التجارة والاستثمار والتمويل. ويستطلع التقرير أيضاً مدى إسهام الدعم المقدم من النظام المتعدد الأطراف في تعزيز ذلك التعاون. ويركز التقرير تركيزاً خاصاً على بناء الشراكات الواسعة القاعدة، وتعزيز القدرات الجماعية، والتبادل الشبكي للمعارف، وإدماج طرائق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤكد التقرير على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عصر يشهد تنامي ظاهرة العولمة، ويطرح بعض الاقتراحات لتحسين ذلك التعاون.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	أولا - مقدمة
٤	٢٨ - ٥	ثانيا - التطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٤	١٢ - ٥	ألف - استعراض عام
٦	٢٨ - ١٣	باء - الاتجاهات السائدة مؤخرا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٣	٤٦ - ٢٩	ثالثا - الدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٣	٢٥ - ٣١	ألف - تعزيز الشراكات الواسعة القاعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٥	٤١ - ٣٦	باء - تعزيز القدرات الجماعية للبلدان النامية
١٧	٤٦ - ٤٢	جيم - الوصل بين بلدان الجنوب
١٨	٤٨ - ٤٧	دال - إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية
١٩	٥٣ - ٤٩	رابعا - ملاحظات ختامية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والمعنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، أن يقدم إليها مرة كل سنتين تقريراً معنوناً "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب". وقدم أول تقرير بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٧ (A/52/402). وفي القرار ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أحاطت الجمعية العامة علماً بذلك التقرير وقررت أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين بنداً فرعياً معنوناً "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية"، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٠٥/٥٢ أن يضمن تقريره عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي سيقدم لنظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، تقييماً وتوصيات تستهدف الاستمرار في تعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقررت الجمعية أيضاً عقد جلسة تذكارية مدتها يوم واحد في بداية الدورة الثالثة والخمسين للجمعية، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ودعت الجمعية كذلك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى صياغة تدابير تساعد على تنفيذ إعلان وخطة عمل سان خوسيه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى تكثيف ما يبذله من جهود دعماً للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣ - ومن ثم فإن هذا التقرير قد أعد استجابة لكلا هذين القرارين. ويستعرض التقرير التطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع إيلاء اهتمام خاص للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والتجارة، والاستثمار والتمويل، والصناعة، والتكنولوجيا، وتطوير المشاريع. ويستطلع التقرير أيضاً دعم النظام المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث مساهمته في توسيع نطاق الشراكات العالمية، وتعزيز القدرات الجماعية والتبادل الشبكي للمعارف فيما بين جميع بلدان الجنوب لأغراض ذلك التعاون. كما يتناول التقرير بصورة موجزة التقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج طرائق التعاون التقني والاقتصادي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويؤكد التقرير على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عصر يشهد تنامي ظاهرة العولمة، ويطرح بعض الاقتراحات لمواصلة تحسين ذلك التعاون.

٤ - وقد استفيد في إعداد هذا التقرير من عدة دراسات اضطلع بها في الآونة الأخيرة عدد من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف والحكومية الدولية، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي،

وصندوق النقد الدولي، ومركز الجنوب. واعتمد اعتمادا كبيرا أيضا في إعداد التقرير على التقارير المقدمة بشأن هذا الموضوع من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، بما في ذلك اللجان الإقليمية، بمناسبة الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (TCDC/11/1 و Corr.1 و TCDC/11/2). وقد قدم تقرير اللجنة الرفيعة المستوى هو الآخر كي تنظر فيه الجمعية العامة (DP/1999/L.12).

ثانيا - التطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - استعراض عام

٥ - يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفهوما واسعا النطاق. والتصور الغالب لهذا المفهوم، من الناحية التنفيذية، هو أن له بعدين اثنين هما: التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبوجه عام، يشير مصطلح التعاون الاقتصادي إلى التعاون داخل الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل. ويستخدم هذا المصطلح أيضا على نحو يشمل التعاون في قطاعات اقتصادية أخرى، مثل الصناعة والتكنولوجيا والاتصالات. أما مصطلح التعاون التقني، فيشير إلى بناء وتجميع وتقاسم القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية والمالية، للاستمرار في تعزيز بيئة تمكينية للتقدم الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان النامية. ويمكن القول بأن هذين الشكليين من أشكال التعاون متعاضان معا، من حيث أن التعاون التقني يساعد على تهيئة الظروف اللازمة للتعاون الاقتصادي، وأن التعاون الاقتصادي يوفر الإطار اللازم للتعاون التقني.

٦ - ويستهدف هذا الفرع من التقرير تقديم استعراض عام للتطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع إشارة خاصة إلى التجارة والاستثمار والتمويل.

٧ - وتتميز البيئة الاقتصادية الجديدة بظاهرة العولمة وتكامل السوق العالمي على نحو تعززه تدابير تخفيف القيود وحركة التقدم التكنولوجي. فجميع عوامل الإنتاج تقريبا، باستثناء الأيدي العاملة، أصبحت تتحرك على الصعيد الدولي بسرعة لم يسبق لها نظير. بيد أن التزايد المطرد في الصادرات والنمو غير المسبوق للتدفقات الرأسمالية يحجبان تباينات هائلة في التجربة فيما بين البلدان والمناطق المختلفة. ويفيد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ أن عملية التكامل العالمي السريعة ولكن غير المتساوية تحدث عبر مستويات مختلفة من حيث الدخل ودرجة التنمية البشرية. ويفيد تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد لعام ١٩٩٨ أن مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتفع ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٩٧ فبلغ ٤٠٠ بليون دولار، ولكن لم يذهب منه إلى البلدان النامية وإلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلا ٣٧ في المائة و ٥ في المائة، على التوالي. ويتمتع الخمس الأعلى من سكان العالم في البلدان الصناعية بنسبة ٨٢ في المائة من تجارة الصادرات المتزايدة و ٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن حصة الخمس الأدنى، الذي يعيش معظمه في البلدان النامية،

تبلغ بالكاد ١ في المائة. ويسيطر الخمس الأغنى من سكان العالم على ٨٦ في المائة من الناتج العالمي وتبلغ حصته في استخدام شبكة الإنترنت ٩٣,٦ في المائة. ولا يزال أكثر من ربع سكان البلدان النامية البالغ عددهم ٤,٥ بلايين نسمة يفتقرون إلى بعض من خيارات الحياة الأساسية. وهناك ما يناهز ١,٣ بليون من البشر لا تتوفر لهم سبل الحصول على المياه النقية ويعيشون على دخول تقل عن دولار واحد يوميا.

٨ - وتصديا للتحديات التي تفرضها العولمة، شرع كثير من البلدان النامية في إجراء إصلاحات اقتصادية جريئة، وتحرير التجارة من القيود، وإلغاء ضوابط الأسعار أو تخفيضها، وتقليل تدابير تدخل الدولة، وكبح جماح التضخم. وتفضي هذه الجهود إلى تلاقي السياسات الاقتصادية في معظم البلدان النامية داخل المناطق وفيما بينها على حد سواء، مما يوسع احتمالات توثيق وتعميق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها. كما أن ازدياد التمايز واختلاف درجات التطور فيما بين البلدان النامية من حيث مستويات التنمية والقدرات التقنية يتيح فرصا جديدة لتوثيق التعاون.

٩ - وفي هذا السياق، يتوقف التعاون فيما بين بلدان الجنوب على ضرورة تعزيز البلدان النامية لقدراتها الجماعية والفردية معا من أجل التعامل مع التحديات والفرص المتعددة الجوانب التي تجلبها العولمة. ولذا تنتهج البلدان النامية على نحو متزايد أسلوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه سياسة واستراتيجية عملية في الوقت نفسه للنمو الاقتصادي المستدام من خلال توسيع نطاق التجارة، وتنويع الاستثمارات، والتكامل الصناعي، ونقل التكنولوجيا. والهدف من ذلك هو كفالة المشاركة الفعالة من جميع البلدان في اقتصاد عالمي يتجه بسرعة نحو التكامل، ووقاية البلدان المغبونة اقتصاديا من ازدياد التهميش.

١٠ - وقد اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب زخما جديدا في الأعوام الأخيرة، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ذلك أن البلدان النامية تسعى على نحو متزايد إلى استغلال الصلات الخاصة النابعة من التشارك في الموارد، والقرب الجغرافي، والتقارب الثقافي والاقتصادي، فضلا عن التحسن في وسائل النقل والاتصالات. وقد أفاد البنك الدولي بأن عدد الترتيبات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية قد ارتفع من ٣٩ في السبعينات إلى ٨٢ في السنوات السبع الأولى من التسعينات. وتشكلت ترتيبات تعاونية جديدة، مثل مثلث النمو "جهور - سنغافورة - رياو" و "التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا وميانمار والهند". وشهدت الترتيبات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية القائمة هي الأخرى انتعاشا في أنشطتها. فالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، على سبيل المثال، في طريقها لأن تصبح سوقا مشتركة جنوبية مفعمة بالنشاط في أمريكا اللاتينية. وكشفت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة. وقررت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي هي الأخرى الإسراع بعملية التحول إلى منطقة دون إقليمية للتجارة الحرة، استنادا إلى اتفاق تجاري تفضيلي أبرم في عام ١٩٩٥. كما يجري تنشيط رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لكي تصبح رابطة لتكامل أمريكا اللاتينية. ووصلت المفاوضات الرامية إلى إحياء رابطة جماعة شرق أفريقيا إلى مرحلة متقدمة.

١١ - وقد ساهمت هذه التطورات، من نواح عديدة، في زيادة التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، وأتاحت مجالا جديدا للتعاون في ميادين أخرى مثل الصناعة والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وتنامت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بشكل كبير، فمثلت ٤٢ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٧ مقابل ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٠. وازدادت أيضا الاستثمارات والتدفقات المالية فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أخذ في الارتفاع في مجالات الصناعة والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، من خلال بناء وتعزيز الصلات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي النقل والاتصالات أساسا.

١٢ - ورغم التقدم المشار إليه أعلاه، فإن الالتزام التاريخي بالصلات التقليدية بين الشمال والجنوب في مجالات التجارة والمعونة والتمويل، فضلا عن الهياكل الأساسية المؤسسية الراسخة للتعاون بين الشمال والجنوب، لا تزال تكبل إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفوق كل ذلك، لا يزال افتقار هذا التعاون إلى التمويل الكافي يمثل تحديا هائلا.

باء - الاتجاهات السائدة مؤخرا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

التجارة

١٣ - شهد نمو التجارة في البلدان النامية اتجاها نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٩٨، أصبح هذا النمو للمرة الأولى في العقد الحالي أدنى من معدل نمو التجارة العالمية. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري وعدوى التأثير بالأزمة المالية الآسيوية. وضاعف من سوء الحالة هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨. غير أنه من الجدير بالملاحظة، كما هو مبين في الجدول ١، أن التجارة العالمية تنمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي وأن الاتجاه السائد في التسعينات هو تحسن الأداء نسبيا من قبل البلدان النامية. وهناك عامل أكثر أهمية يبينه الجدول ٢، وهو تنامي التجارة فيما بين بلدان الجنوب، حتى أن نسبة ٤٢ في المائة من صادرات بلدان الجنوب ذهبت إلى بلدان أخرى من الجنوب.

١٤ - وقد أدت الترتيبات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية دورا بارزا في تحفيز نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقد أصبحت إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا كيانات فاعلة كبرى في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ذلك أن نسبة تتراوح بين ٢٥ في المائة و ٤٥ في المائة من صادراتها تذهب إلى البلدان الشريكة في المنطقة، وتأتي إليها من هؤلاء الشركاء أنفسهم نسبة تتراوح بين ١٧ و ٣٥ في المائة من وارداتها. وفي عام ١٩٩٦، بلغت النسبة التي بيعت من مجموع صادرات آسيا داخل المنطقة نحو ٥٢ في المائة، بينما جاء ٥٤ في المائة من مجموع الواردات من المنطقة^(١). وفي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، تنامت التجارة فيما بين الدول الأعضاء خلال التسعينات بمعدل سنوي قدره ١٩,٤ في المائة، بينما بلغ معدل نمو التجارة ككل ٩,٧ في المائة. وارتفعت حصة التجارة داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من ١١ في المائة من تجارة المنطقة ككل في عام ١٩٩١ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٨^(٢). وما فتئت التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب تنمو هي الأخرى. فأمريكا

اللاتينية تصدر نحو ١٦ في المائة من منتجاتها الزراعية و ١٣ في المائة من منتجاتها التعدينية إلى آسيا. ويبيع في آسيا نحو ٢٠ في المائة من المنتجات الزراعية لأفريقيا، بالإضافة إلى ١٣ في المائة من منتجات المنطقة التعدينية. والأكثر دلالة من ذلك هو أن الشرق الأوسط يصدر نحو ٥٧ في المائة من منتجاته التعدينية إلى آسيا^(٣). بيد أن الأمر لم يكن كذلك في حالة أفريقيا لأسباب متنوعة، منها محدودية نمو الناتج، وسوء معدلات التبادل التجاري، والضعف الذي يشوب خطوط النقل والاتصالات، وفداحة عبء الديون.

الجدول ١

الناتج والتجارة العالميان (النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الثمانينات	
٢,٥	٣,٣	٣,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٨	الناتج العالمي
٣,٥	٥,٨	٥,٧	٤,٦	٥,٦	٢,٤	البلدان النامية
٣,٨	٣,٠	٤,٥	٢,٧	٢,٠	١,٩	أفريقيا
٣,٨	٦,٥	٧,٥	٨,٢	٨,٦	٧,٢	آسيا
١,٠	٥,٥	٦,٦	٧,٦	٧,٦	٧,١	شرق آسيا
٨,٠	٨,٨	٩,٧	١٠,٥	١٢,٦	٩,١	الصين
٥,٣	٥,١	٦,٠	٦,٢	٥,٢	٥,٣	جنوب آسيا
٤,٠	٥,٩	٤,٨	٤,١	-٠,٩	-٢,٢	غرب آسيا
٢,٨	٥,٤	٣,٧	-٠,١	٥,٥	١,٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧,٠	٨,٩	٥,٥	٨,٦	١٠,٥	٤,٥	التجارة العالمية
٣,٨	١٠,٧	١٠,٤	١٢,٤	١٤,٧	-	البلدان النامية

المصدر: الأمم المتحدة: حولية إحصاءات التجارة الدولية ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨.

الجدول ٢

حجم الصادرات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة
وبالنسب المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	*١٩٩٨
الصادرات العالمية	٣ ٤٣٧	٤ ٢٢٥	٥ ٠٧٤	٥ ٣٠٠	٥ ٥٠٦	٥ ٢٩٠
صادرات البلدان النامية	٨٠٥	١ ١٨٥	١ ٤٧٦	١ ٥٥٣	١ ٦٧٠	١ ٥٥٦
كنسبة من الصادرات العالمية	%٢٣,٤	%٢٨,٠	%٢٩,١	%٢٩,٣	%٣٠,٣	%٢٩,٤
التجارة فيما بين البلدان النامية	٢٧٦	٤٨٢	٦٠٥	٦٤٤	٧٠٠	
كنسبة من مجموع صادراتها	%٢٤,٣	%٤٠,٧	%٤١,٠	%٤١,٥	%٤١,٩	

المصدر: الأمم المتحدة: حولية إحصاءات التجارة الدولية ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨.

* استنبطت الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٨ من الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، آب/أغسطس ١٩٩٩.

١٥ - وبالإضافة إلى هذه التطورات، تدل الإنجازات التكنولوجية في آسيا وأمريكا اللاتينية على حدوث تحول هام وإن كان ضئيلاً عن التقسيم الدولي التقليدي للعمل بين الشمال والجنوب. فبدلاً من الاقتصار على إنتاج السلع الأساسية الأولية وتصديرها، أخذ الجنوب يزد من صادراته من السلع المصنوعة. ويبشر هذا الاتجاه بإمكانية حدوث تسارع في التنمية مع تحول عدد أكبر من بلدان الجنوب إلى بلدان منتجة ومصدرة رئيسية للسلع المصنوعة.

١٦ - غير أن المكاسب المذكورة أعلاه في مجال التجارة لا تزال متواضعة حين تقارن بالتدفقات التجارية فيما بين البلدان المتقدمة النمو وحصّة البلدان النامية الكلية في التجارة العالمية. وفي هذا السياق، يلزم لجهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التجارة أن تسعى جاهدة إلى تهيئة بيئة دولية منصفة عن طريق النظر في المسائل التالية: (أ) اتخاذ إجراءات متضافرة بشأن الترتيبات التجارية بهدف الاستفادة من المرونة المتاحة للبلدان النامية في ترتيبات منظمة التجارة العالمية؛ و (ب) تنسيق السياسات والنهج للتعامل مع النظام التجاري العالمي، لا سيما فيما يخص استعراض جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، والنظر في المسائل الجديدة، وجولة المفاوضات الألفية؛ و (ج) مواصلة النظام العالمي للأفضليات

التجارية فيما بين البلدان النامية وتعزيزه؛ و (د) تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية للنهوض بالتجارة الحرة على الصعيد الإقليمي ثم على الصعيد العالمي في نهاية المطاف.

١٧ - ويشكل تمويل التجارة مسألة مثيرة للقلق الشديد لدى العديد من البلدان النامية لأن الديون تقلل من قدرة بلدان الجنوب على تنمية الإنتاج والتجارة. وترتيبات المقاصة تعالج بصفة أساسية مشاكل السيولة، غير أن المشكلة لدى كثير من البلدان النامية هي ندرة الموارد الحقيقية. ولهذا السبب، لم تكن تلك الترتيبات مفيدة بالدرجة التي كانت متوقعة. فاتفق بانكوك بشأن ترتيبات المقاصة، على سبيل المثال، ظل خامدا نسبيا خلال الآونة الأخيرة. وستوفر سيولة إضافية بتنقيح حصص صندوق النقد الدولي بنسبة ٣٦ في المائة (من ٣٩٢,٥ بليوناً من حقوق السحب الخاصة إلى ٥٣٣,٣ بليوناً من هذه الحقوق)، ثم تخصيص ٦٧,٩٩ بليوناً من حقوق السحب الخاصة في نهاية المطاف، غير أن هذا لن يحسن الحالة كثيراً. وستظل مجموعات التدابير الخاصة للإسعاف المالي ضرورية دائماً لدى حدوث حالات مماثلة للأزمة الآسيوية. وتمثل المشكلة العصبية بالنسبة لمعظم البلدان النامية، لا سيما ذات الدخل المنخفض، في إزالة عبء الديون. لذا فمن المهم التنفيذ السريع للتدابير المعلنة مؤخراً بشأن تخفيض عبء الديون المتراكمة وتوسيع نطاق تلك التدابير لتشمل المزيد من البلدان.

الاستثمار والتمويل

١٨ - من أجل الاستفادة من التوسع الاقتصادي العالمي الحالي، سعت البلدان النامية إلى التوسع في المدخرات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وتستفيد بعض البلدان النامية من ازدياد حجم الموارد المالية العالمية، ولكن الاستثمار الأجنبي يتخطى عدد أكبر من تلك البلدان. ومن المهم في هذا السياق التسليم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يفيد في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وقد أخذت البلدان عن طريق التكامل الإقليمي والمبادرات التعاونية الأخرى في إقامة أسواق أكبر وتطوير الهياكل الأساسية والأطر المؤسسية ومن ثم اجتذاب المستثمرين الوطنيين والأجانب.

١٩ - وقد حدث تغير هام في توزيع مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في أعقاب نشوء ظاهرة العولمة. وقد بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٠، ٧٣٦ ١ بليون دولار منها ٣٥٨ بليون دولار، أي ٢٠ في المائة فقط، في البلدان النامية. أما في عام ١٩٩٧، فقد بلغ المستثمر في البلدان النامية ١٠٤٤ بليون دولار من المجموع العالمي الذي بلغ ٤٥٥ ٣ بليون دولار. وبين الجدول ٣ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وإلى الخارج في بعض السنوات المختارة. وهناك سمتان جديرتان بالملاحظة هما ركود تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بصفة عامة وكبر وحجم التدفق الخارج من شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا، وتشير ظاهرة التدفق إلى الخارج إلى استثمار عدد قليل من مؤسسات الجنوب في فروع أجنبية. ومن المؤكد أن التعاون الاستثماري يزدهر في عدة بلدان نامية بعد أن اتخذت مبادرات بعض الشركات الوطنية في بلدان الجنوب طابعا عبر وطني.

الجدول ٣ - التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر

إلى الداخل وإلى الخارج

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١ -١٩٨٦	التدفق إلى الداخل
٤٠٠	٣٣٨	٣٣١	٢٤٣	١٥٩	على نطاق العالم
١٤٩	١٢٩	١٠٦	٩٦	٢٩	البلدان النامية
٤,٧	٤,٨	٥,١	٥,٧	٢,٩	أفريقيا
١,٨	٠,٣	٠,٧-	١,٥	١,٣	غرب آسيا
٨٢,٤	٧٧,٦	٦٦,٦	٥٨,٣	١٥,١	شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا
١٨,٤	١٢,٣	١٤,٢	٥,٩	٠,٦٦	رابطة الدول المستقلة
٥٦,١	٤٣,٧	٣١,٩	٢٨,٧	٩,٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
					التدفق إلى الخارج
٤٢٣	٣٣٤	٣٥٢	٢٨٤	١٨١	على نطاق العالم
٦١,١	٤٩,٢	٤٥,٦	٤٢,٥	١١,٣	البلدان النامية
١,١	٠,٢٩٧	٠,٥٩١	٠,٦٥٨	١,٠	أفريقيا
٠,٥٠٥	٠,٨٧١-	٠,٨٢٥	١,١	٠,٦٦٠	غرب آسيا
٥٠,١	٤٧,٤	٤١,٨	٣٥,٦	٨,٣	شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا
٣,٣	٠,٩٩٣	٠,٤٠٨	٠,٢٦٨	٠,٢٥	رابطة الدول المستقلة
٩,٠	٢,٣	٢,٣	٥,٢	١,٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٨.

٢٠ - وتقدم دراسة أجراها مركز الجنوب تقديرات للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب لبعض السنوات الأولى من التسعينات، يتبين منها أن إندونيسيا وأوروغواي وباراغواي وسري لانكا وشيلي والصين وماليزيا هي البلدان المتلقية الرئيسية للاستثمار من البلدان النامية^(٤). ومن الواضح أن شركات البلدان النامية عبر الوطنية تزيد من استثمارها في البلدان الأخرى ولكن لا توجد تقديرات مستقلة لمقدار المتفق منها إلى الجنوب. ويمكن الحصول على فكرة عامة عن تدفقات الاستثمارات من الجنوب من بعض تصنيفات الأونكتاد عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام ١٩٩٦، بلغت الأصول الأجنبية لأهم ١٠٠ شركة عبر وطنية ٨٠٠ ١ بليون دولار، وكانت اثنتان منها فقط من بلدان الجنوب، وبلغ مجموع أصولهما ٢٢ بليون دولار. ويتبين من قائمة بأهم ٥٠ شركة عبر وطنية من بلدان الجنوب أنها تدير أصولاً أجنبية قدرها ١٤٦ بليون دولار. وعانى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية من نكسة في عام ١٩٩٨ ولكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأخرى في الجنوب بصفة عامة لم تتأثر على نحو خطير بالآزمة الآسيوية.

٢١ - وساعدت التجمعات الإقليمية، التي توجد لديها صكوك بشأن السياسات العامة وآليات أخرى لتشجيع التعاون في مجال التجارة والاستثمار، على تعزيز التعاون في هذين المجالين فيما بين بلدان الجنوب. وتبين تجربة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أن الأرجنتين والبرازيل توسعان نطاق استثمارتهما في البلدان الأخرى في المنطقة في قطاعات مختلفة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعات الغذائية، والمنتجات البتروكيميائية، وصناعة الآلات والمعدات الصغيرة. كذلك فإن من الضروري لدى وضع مخططات للتكامل إشراك القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولية منذ البداية. وعلى سبيل المثال، تعتبر خطة التنمية الإقليمية في منطقة نهر ميكونغ نموذجاً للتعاون الأوثق بين مصرف التنمية الآسيوي ولجنة نهر ميكونغ.

٢٢ - ويعتبر إنشاء الأسواق المشتركة والتكامل الإقليمي وتكوين التجمعات دون الإقليمية سبلاً فعالة لمواجهة القيد المتمثل في حجم السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إقامة هيكل أساسي للصناعة صالح للاستمرار، تتطلب إمداداً موثقاً به وفعالاً بالطاقة، ووصلات يعتمد عليها للنقل والاتصالات، ومرافق مصرفية ملائمة، وقوى عاملة صحيحة وماهرة. ولا يمكن الوفاء بهذه المقتضيات بين يوم وليلة، ولكن وجود الاختلالات يدفع أحياناً إلى العمل الخلاق. فمثلاً، ربما يكون نقص تسهيلات السفر والانتقال دافعاً قوياً للتطوير السريع للهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

٢٣ - ويمكن للجهود المبذولة حالياً لتحسين الوساطة المالية في البلدان النامية أن تساعد إلى حد كبير على نمو الاستثمار. وتطلع بعض البلدان النامية مثل جمهورية كوريا غيرها من البلدان النامية على خبرتها في هذا المجال. وثمة فرصة جديدة بالذكر لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد، هي حلقة العمل الآسيوية الأفريقية التي عقدت مؤخراً بإشراف مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ببرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن الوساطة المالية في أفريقيا، وذلك في موريشيوس عام ١٩٩٨. ووفرت حلقة العمل الفرصة للمشاركين الأفارقة لتبادل الخبرات مع المشاركين الآسيويين واعتماد خطة عمل.

٢٤ - وتبذل الجهود لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أخذ مقاولات من الباطن في السوق العالمية عن طريق آليات من قبيل التجمعات الجغرافية أو القطاعية للمؤسسات أو برامج تبادل الشراكات والمقاولات من الباطن. وتعتبر صناعة البرمجيات الحاسوبية في بنغالور بالهند ومجموعة نيوي التي تضم مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج أجزاء السيارات في نيجيريا، بيانا عمليا لأسلوب النهوض بالإنتاج والتجارة من خلال التجميع. وقد تم تنظيم ٤٥ عملية لتبادل الشراكات والمقاولات من الباطن في ٣٠ بلدا بمساعدة اليونيدو، ولكنها تعمل الآن بشكل مستقل.

٢٥ - وربما يكون التعاون في مجالات الصناعة ونقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع من أضعف جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى محدودية مشاركة القطاع الخاص في خطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولم تسفر الممارسات البرنامجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الماضي سوى عن مبادرات تعاونية قليلة بشأن تنمية المشاريع والتكنولوجيا في القطاع الخاص. والحالة آخذة في التغير مع التسارع الحالي في التعاون الإقليمي، وتحرير التجارة، والتعاون الاستثماري، وتكييف التكنولوجيا، وقيام المبادرات الخاصة بدور أكبر. ويتزايد عدد الاتفاقات التكنولوجية بين الشركات؛ فقد عقد حوالي ٤٠ اتفاقا في عام ١٩٩٦، بزيادة ١٠ اتفاقات عن المعدل السنوي في الثمانينات. وشكل الأونكتاد مع اليونيدو تحالفا استراتيجيا للنهوض بالاستثمار وتنمية المشاريع في البلدان النامية بهدف تشجيع الاتفاقات المشتركة للتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وسيعتمد نجاح التحالف بصفة أساسية على حشد الاستثمارات اللازمة بمجرد إنجاز دراسة الجدوى التقنية للمشاريع وإعداد تصميماتها. ومن الضروري أن يشترك القطاع الخاص منذ البداية وأن تصاغ تحالفات استراتيجية مع المؤسسات المالية.

٢٦ - ويزداد إدراك أنه لا بد للتوسع في وصلات النقل والاتصالات من أن يتحسن تحسنا جوهريا لجني فوائد العولمة. ويدل النمو السريع في التجارة العابرة والتجارة الإلكترونية على أن وجود شبكة نقل متكاملة ووصلات اتصالات جيدة يمكن أن يحقق منافع في مجالي التجارة والاستثمار. ويعد الاهتمام المتجدد بوصلات الاتصالات والطرق الرئيسية الإقليمية في جنوب وجنوب شرق آسيا والإشارة في خطة عمل بالي إلى التعاون في مجالي النقل والاتصالات تجسيدا للأهمية التي تحظى بها هذه المسألة. ومن المدرك على نطاق واسع أن تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات في البلدان النامية مسألة لها أولوية عليا في الواقع من أجل الاستفادة من ثورة المعلومات.

٢٧ - ووضعت بعض البلدان، مثل باكستان وبنغلاديش وماليزيا، نظاما خاصا للاستثمار الأجنبي المباشر تقدم فيه امتيازات خاصة؛ وهناك بلدان كثيرة أخرى لديها اتفاقات ثنائية مع البلدان الأم للشركات عبر الوطنية. وتقوم بلدان عديدة أخرى بوضع معاهدات ثنائية للاستثمار فيما بينها تحت رعاية مجموعة ال ١٥ والأونكتاد. وعلاوة على ذلك، تتلقى الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار دعما جزئيا من

الأونكتاد. وقد بحثت الرابطة في اجتماعها السنوي الثاني، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٩٧ وشارك فيه ٨٠ بلدا، مسألة المواءمة بين نظم الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرت في إعداد كتيب عن أفضل الممارسات. وتنظر منظمة التجارة العالمية أيضا في توحيد سياسات الاستثمار والمنافسة. غير أنه من المعترف به على نطاق واسع أن أهم عامل في اجتذاب الاستثمار هو جودة الإدارة العامة ومنع الفساد في حقل الخدمة العامة.

٢٨ - ولا تزال المديونية الشديدة لكثير من البلدان النامية تعوق الاستثمار داخل الجنوب. والواقع أن عبء الديون قد أصبح عقبة كأداء في طريق نمو الادخار والاستثمار والتجارة، تقيد قدرة الدول على التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة. وقد اختبرت مبادرات عديدة على مدى عقدين على الأقل لتخفيف عبء الديون دون نجاح كبير. وكان آخر هذه الجهود هو مبادرة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي بدأت أولا في عام ١٩٩٦ ثم أعيد بحثها في تموز/يوليه الماضي. وتستهدف هذه المبادرة المشجعة تخفيض الديون، ومن المرجح أن تخفف عبء الديون عن كاهل ٣٧ بلدا. غير أن ما تتسم به المبادرة من تعقد واستنزاف للوقت ومشروعية قاسية وتجاهل للاحتياجات المالية المستمرة لا يزال قائما. كما أنها تستبعد بضعة بلدان أخرى تستحق ذلك التخفيف ومجموع ديونها صغير جدا في سياق تدفقات رأس المال العالمية. وما زال صلب المشكلة هو كيفية التحسين السريع لاقتصادات البلدان المثقلة بالديون. وذلك يبرر اتخاذ بعض المبادرات الجريئة، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي النظر بصورة جادة في اقتراح الإلغاء الكامل للديون. ورغم أن تخفيف عبء الديون يضع عبئا على كاهل البلدان المتقدمة النمو، فلا بد من إدراك أن إيجاد حل عاجل للمشكلة هو ضرورة ملحة لإدماج كثير من البلدان في عملية العولمة وتحقيقا لاستدامة تلك العملية.

ثالثا - الدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٩ - إن المسؤولية النهائية عن تحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقع على عاتق البلدان النامية. ولكن النظام المتعدد الأطراف عليه القيام بدور في إدامة التوسع الاقتصادي العالمي. وقد أكدت الدول الأعضاء من جديد في الجلسة التذكارية التي عقدت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، استمرار أهمية خطة العمل ودعت إلى تجديد الالتزام والعمل من جانب المجتمع الدولي دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. (ترد وقائع الجلسة والمداولات الرئيسية التي جرت بها في الوثيقة A/53/PV.31 وفي منشور للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعنوان "خطة عمل بوينس آيرس: الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين").

٣٠ - ويستعرض هذا الفرع دور الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة وأدائه في العاميين الماضيين في مجال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أبرزت الجهود التي تهدف إلى تعزيز الشراكات الواسعة القاعدة، وتعزيز القدرات الجماعية، والوصل بين بلدان الجنوب ودمج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة من أجل التنمية.

ألف - تعزيز الشراكات الواسعة القاعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣١ - إن بناء شراكات واسعة القاعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يقتضي العمل على جبهات شتى، بدءاً بتكثيف جهود البلدان النامية بهدف توجيه سياساتها وممارساتها الإنمائية نحو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. والاحتياجات الأساسية في هذا الصدد هي اتخاذ تدابير مبتكرة للاضطلاع ببرامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدير التمويل الكافي لتلك البرامج، وزيادة سرعة تقديم الدعم إلى مراكز البحث والتفكير في الجنوب. وترد أدناه معلومات عن بعض المبادرات الجديدة بالذكر التي تبرز شتى الفوائد التي يمكن أن يجلبها الشركاء المختلفون لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقه.

البلدان المحورية

٣٢ - حددت الوحدة الخاصة ٢٢ بلداً نامياً أعربت، في اجتماع عقد في عام ١٩٩٧، عن استعدادها لأداء دور رائد في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق إطلاع البلدان النامية الأخرى على سياساتها وعلى تجاربها ومعارفها وخبراتها التقنية. وهذه البلدان، التي يوجد كثير منها في مستوى الدخل المتوسط، تجلب إلى التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعداً جديداً يرجح أن يزيد من تدفق المساعدة التقنية من بلدان الجنوب الأكثر تقدماً من حيث التنمية إلى بلدان الجنوب الأقل تقدماً من هذه الناحية. وتوجد قيد النظر حالياً إجراءات أخرى على شكل مبادرات تتخذها مجموعات من البلدان ومشاريع رائدة.

التعاون الثلاثي

٣٣ - جددت طريقة التعاون الثلاثي بوصفها وسيلة مفيدة تتيح للبلدان المانحة دعم البرامج المشتركة فيما بين بلدان الجنوب التي ينشئها ويديرها اثنان أو أكثر من البلدان النامية تحقيقاً لفائدتها المشتركة. فعلى سبيل المثال، قدمت اليابان أموالاً لإندونيسيا في عام ١٩٩٧ لتعزيز زراعة الأرز في جمهورية تنزانيا المتحدة. وهناك حالات عديدة قدم فيها بلد مانح المساعدة لبلد نام لإرسال موظفيه للتدريب في بلد نام آخر. وفي إطار هذا النوع الثلاثي من التمويل، شارك أفراد من بلدان كثيرة في جولات للدراسة عن طريق المراقبة نفذتها إندونيسيا للعاملين في مجال تخطيط الأسرة. وقامت الدانمرك بدعم برنامج للتعاون التقني بين الجمهورية الدومينيكية وشيلي وكوبا. وتقدم ألمانيا الدعم لبرنامج ستقوم باراغواي وشيلي في إطاره بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار برنامج تموله فنلندا، تساعد المكسيك غواتيمالا على تحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية في ذلك البلد، وتقوم شيلي بتعزيز صناعة تشغيل الأخشاب في نيكاراغوا. وقدمت أموال أيضاً لترتيبات ثلاثية من هذا القبيل من إيطاليا وفرنسا والنمسا وهولندا. وهناك مثال آخر جيد جداً لهذا التعاون الثلاثي يشمل مبادرة كبرى للأمن الغذائي في غرب أفريقيا، يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من اليابان. وقد تطورت هذه المبادرة فأصبحت شراكة واسعة القاعدة تشمل رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، وعدداً من مؤسسات بحوث الأرز ومصارف الجينات والمختبرات وبعض جهات الإرشاد في عدد من البلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية. وقدم

الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠، الدعم لبعض المبادرات الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأنشطة التعاون الثلاثي والأنشطة الموسعة التي يضطلع بها الصندوق الاستثماري تبشر بالخير وتستحق مزيداً من الدعم من البلدان المانحة.

المشاركة من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

٣٤ - في أعقاب مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي والأونكتاد والمؤسسة المالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة والغرف الوطنية للتجارة والصناعة في آسيا وأفريقيا، بإنشاء المنتدى الأفريقي - الآسيوي للأعمال التجارية بدعم مالي من اليابان. وهذا المشروع مكرس للتعاون الآسيوي - الأفريقي في ميداني الأعمال التجارية والاستثمار، وذلك في مجالات مثل المشاريع المشتركة وعقود الامتياز والترخيص التقني ونقل التكنولوجيا والتعاقد من الباطن. وفي إطار هذا المشروع، ستتعاون مؤسسات من إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والفلبين وماليزيا والهند مع مؤسسات في أفريقيا، معظمها في بوتسوانا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي وغانا ونيجيريا وكوت ديفوار، لإنشاء مشاريع تعاونية. ويؤمل أن تسهم هذه المبادرة إسهاماً ملموساً في زيادة التعاون الصناعي والتكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥ - ومن الجدير بالذكر أيضاً تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية وأكاديمية العالم الثالث للعلوم. ومن المتوقع لهذا الترتيب من ترتيبات الشراكة أن يعزز قدرة هذه المؤسسات بوصفها مراكز للبحث والتفكير وشبكات فعالة لإعداد جداول العمل فضلاً عن توثيق ونشر الممارسات الناجحة في مجال التنمية المستدامة.

باء - تعزيز القدرات الجماعية للبلدان النامية

٣٦ - تشير ظاهرة العولمة مسألة الكيفية التي يمكن بها لفرادى البلدان، لا سيما أقلها نمواً، أن تحصل على أكبر قدر ممكن من فوائد هذه العملية، وأن تقلل إلى الحد الأدنى مخاطر التقليل والتهميش المحتملة نتيجة لها. والتحدي الحاسم في هذا الصدد هو بناء القدرات. فلا بد للبلدان النامية من أن تكتسب قدرات جديدة تمكنها من اقتناء واستغلال فيض المعارف الذي تتيحه ثورة المعلومات. ومن المهم بالمثل القدرة على الإدارة الكفؤة للقطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي بحيث يمكن تحقيق الازدهار والرخاء في عالم يسوده التنافس. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اكتساب المهارات والدراية التقنية التي توفر القدرة على التفاوض على نحو فعال في إطار النظم الجديدة للإدارة العالمية مثل منظمة التجارة العالمية.

٣٧ - واستجابة لطلبات الدعم المقدمة من البلدان النامية كمجموعة فيما يتصل بمشاركتها في أعمال منظمة التجارة العالمية، تكاتف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الجنوب في الاضطلاع بمشروع رئيسي لاستعراض عمليات تلك المنظمة وآثارها على الجنوب. وأثمر هذا الجهد منشورا صدر في عام ١٩٩٨ بشأن السياسات عنوانه "جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة المتعددة الأطراف، والجنوب". ويتناول ذلك المنشور بالتحليل مختلف المجالات والمسائل التي تواجه البلدان النامية في عملية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وجدول أعمالها المتضمن، وجدول الأعمال المقبل للألفية الجديدة في مجال التجارة. ويقترح المنشور عددا من المهام لتضطلع بها البلدان النامية من أجل تحسين موقفها في نظام التجارة العالمية وقدرتها التفاوضية في منظمة التجارة العالمية. ويعتبر ذلك المنشور مرجعا مفيدا للذين يشاركون بصفة منتظمة في المناقشات والمفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية في جنيف وللمسؤولين ومقرري السياسات وقادة الرأي العام في العواصم الوطنية.

٣٨ - وفي جهد مماثل لذلك، بدأ الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مشتركة برنامجا عالميا بشأن العولمة وتخفيف القيود والتنمية البشرية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، باستخدام نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لصياغة تدابير في مجال السياسات وتدابير مؤسسية مناسبة لتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي، ولتحسين التنسيق بين عملية صياغة السياسات على كل من الصعيدين المحلي والعالمي، ولرصد تنفيذ السياسات والبرامج. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعدة تجمعات إقليمية أخرى، ببدء مبادرة رئيسية لبناء قدرات البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٩ - وهناك جهد آخر في مجال بناء القدرات الجماعية يشمل التنفيذ المستمر لنظام الأونكتاد العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وهذا النظام، الذي أنشئ في عام ١٩٨٩، يوفر بالفعل إطارا مفيدا للتجارة الحرة فيما بين عدد محدود من البلدان ويعتبر منطلقا إلى ممارسة التجارة الحرة على الصعيد العالمي.

٤٠ - ويجري أيضا الاضطلاع بعدد من المبادرات الأخرى لبناء قدرة مجموعات البلدان المغبونة في مجالات محددة ذات أهمية استراتيجية. ويساعد الأونكتاد أقل البلدان نموا على كفالة دخول صادراتها معفاة من الجمارك إلى الأسواق في إطار نظام منظمة التجارة العالمية. ويتزايد تقديم الدعم من مؤسسات الأمم المتحدة في إنشاء مراكز للخبرة الرفيعة في الجنوب. فقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، على سبيل المثال، إنشاء خمسة مراكز للخبرة الرفيعة في إندونيسيا وتايلند وتونس والصين والمكسيك، تعمل على نشر التجارب الناجحة في ميدان الصحة الإنجابية والسكان بهدف إتاحة نطاق واسع من التدريب في هذا المجال للبلدان النامية الأخرى.

٤١ - ومن ثم فإن بناء القدرات يشكل محورا هاما لكثير من أنشطة التعاون الإنمائي الدولي. ومن المعتقد أيضا أنه ربما يمكن تحقيق مزيد من النتائج الملموسة والمستدامة ذاتيا عن طريق مبادرات متعددة

الأطراف تساعد على تجميع وتعزيز القدرات الجماعية للجنوب للتصدي لتحديات التنمية والاندماج العالمي التي تواجه جميع البلدان النامية، بل وللتصدي أيضا للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان القليلة النمو والأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - الوصل بين بلدان الجنوب

٤٢ - وقد أخذت ثورة المعلومات تسهل عملية جمع المعلومات وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا بتكلفة منخفضة نسبياً. كما أنها أتاحت تجزئة عمليات الإنتاج ونشر منشآت الإنتاج في مواقع عديدة وفتحت مجال التعاقد من الباطن أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سوق عالمية. وهي تمنح البلدان النامية أيضاً فرصاً للقفز إلى مرحلة استعمال التكنولوجيا المتطورة. وقد وفرت أوجه التقدم هذه فرصاً غير مسبقة للبلدان النامية لتعجيل خطى عملية التنمية.

٤٣ - وعلى مر السنين، جمعت معظم مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المعلومات عن الخبرات الفنية والمؤسسات وأفضل الممارسات. فمُنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على سبيل المثال، وسعت نطاق نظام المعلومات للعلوم والتكنولوجيا الزراعية ونظام المعلومات المتعلقة بالبحوث الزراعية، بإضافة قائمة شاملة بأسماء الخبراء المنتمين إلى بلدان الجنوب من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ولدى اليونيدو مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية ونظام لتبادل المعلومات التكنولوجية. ويحتفظ الاتحاد البريدي العالمي بقائمة مستكملة بأسماء الخبراء في مجال الخدمات البريدية والاتصالات في البلدان النامية. وتوفر الشبكة العالمية للمراكز التجارية (GTPNet) التابعة للأمم المتحدة طائفة واسعة من المعلومات عن السلع والخدمات، وكذلك عن الممارسات التجارية وفرص الاستثمار في بلدان الجنوب. ولقد زادت الشبكة من مراكزها التجارية الإقليمية والقطرية بحيث وصل عددها إلى ٦٠ مركزاً، وهي تغطي ١١٧ بلداً في جميع المناطق. وأصبحت هذه الشبكة تمثل، بالنسبة لبعض البلدان، السبيل الوحيد المضمون للمشاركة في حقل التجارة الإلكترونية.

٤٤ - ومن الأمثلة البارزة على ذلك أيضاً شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDSNet) التي شارك في إنشائها عام ١٩٩٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة. وتتضمن هذه الشبكة الآن موقعاً على الشبكة العالمية يوفر أدوات للتواصل الشبكي في مجالات التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والطاقة، والسياحة، والتجارة. وأصبحت الشبكة بمثابة منبر هام لتبادل المعلومات والخبرات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق.

٤٥ - ومن التطورات الرئيسية في مجال تيسير تدفق المعلومات فيما بين بلدان الجنوب تحويل نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى موقع لتوفير المعلومات من أجل التنمية يستند بصورة تامة إلى شبكة الانترنت، الذي شرعت فيه الوحدة الخاصة للتعاون التقني

فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع حكومة البرازيل. وبالفعل ينقل النظام معلومات مكثفة عن الخبرات الفنية في بلدان الجنوب والمؤسسات الإنمائية ومراكز الخبرة الرفيعة والدورات التدريبية في مؤسسات بلدان الجنوب. وقد وثق النظام أيضا مجموعة كبيرة من الممارسات الناجحة في مجالات العلم والتكنولوجيا، وإدارة المناطق الحضرية، وتدابير التخفيف من وطأة الفقر، والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية. ووفرت الشراكات التي أقيمت مع مؤسسات وشبكات البحوث في بلدان الجنوب، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بعض هذه المصنفات التي أعدت عن أفضل الممارسات. وتركز الجهود الجارية على زيادة التنوع في المعلومات بحيث تتضمن أيضا معلومات محددة عن البلدان والقطاعات، وفرص التعاون القائمة في بلدان الجنوب. وتبذل جهود خاصة لتمكين أقل البلدان نموا من الحصول على هذه المعلومات، بتزويدها بدعم محدود في مجال المعدات الحاسوبية. وبمجرد الانتهاء من تطوير هذا النظام، ستمكن جميع البلدان النامية الموصولة بالإنترنت من الحصول على المعلومات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن توفير المعلومات عن أنشطتها الإنمائية للشركاء المهتمين بالأمر.

٤٦ - وفي حين بذلت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها جهودا مكثفة وملائمة، خلال السنوات الماضية، من أجل إنشاء مختلف قواعد البيانات ونظم المعلومات، لا تزال عملية الربط بينها ووضعها في متناول البلدان النامية ومجتمع المانحين وأفرقة العمليات القطرية التابعة للأمم المتحدة تمثل تحديا كبيرا.

دال - إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية

٤٧ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، باتخاذ عدد من المبادرات الرامية الى تحسين تنسيق الدعم الذي تقدمه المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة فعاليته. وتشمل هذه المبادرات: (أ) تنقيح المبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة لاستعراض السياسات والاجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (E/1997/110)، التي استعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحاط بها علما في مقرره ٢٨٤/١٩٩٨؛ و (ب) التوصيات المحددة التي قدمها الأمين العام بشأن تعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/53/226/Add.4)؛ و (ج) اجتماع الممثلين والمنسقين المعيّنين بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ من أجل إعادة النظر في المبادئ التوجيهية، وعلى وجه التحديد من أجل مناقشة ووضع مؤشرات مشتركة لرصد وقياس التقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة وتوصيات الأمين العام. ومن المعتقد أن هذه الجهود ستجعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يقطع شوطا كبيرا في الوفاء بالتزامه بتوجيه أنشطته التنفيذية بصورة متزايدة صوب دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٨ - فبدا بخطط عمل بوينس أيرس وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، والعديد من القرارات اللاحقة للجمعية العامة، جرى حث منظومة الأمم المتحدة

باستمرار على إيلاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة والبرامج التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها اللجان الإقليمية. وتمثل زيادة توجيه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية صوب دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا هاما من عناصر استراتيجية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين سَجَل تقدم في السنوات الأخيرة، فلا يزال يلزم بذل مزيد من الجهود لرفع مستوى الدعم المالي لهذا التعاون. ويجب توجيه كبار المديرين في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله، سواء في المقر أو على الصعيد القطري، الى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصف ذلك المسؤولية الأساسية لهم. ويجب أن يقوم كل من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأطر الإقليمية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرامج العادية للتعاون التقني في جميع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، بتقديم دعم ملموس للمبادرات التعاونية فيما بين البلدان النامية.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٤٩ - استمرت الزيادة السريعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب رغم الانتكاسة الاقتصادية والمالية التي لوحظت في عام ١٩٩٧ في بعض البلدان الآسيوية. وقد أدت قوة الاقتصاد العالمي وتكامله الى امتصاص التأثير المعدي للهبوط الذي أصاب الاقتصاد الآسيوي، كما أدت الى تأخير وتخفيف تأثيره على البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. إلا أن تلك الأزمة برهنت مرة أخرى على أن الاقتصاد العالمي مترابط وأنه لا يمكن لأي بلد أن يبقى بمعزل عن المشاكل الناشئة في اقتصاد عالمي سريع التغير أو أن يتوصل بمفرده الى حلها.

٥٠ - ومن الجدير بالذكر أن الأزمة الآسيوية أرست أسس التوصل الى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات المصرفية، وخصوصا بشأن الإدارة الحذرة لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وقد ساعدت الأزمة على صياغة أفكار جديدة بشأن رصد المعاملات النقدية، وأبرزت الحاجة الى اتخاذ تدابير أكثر جرأة لتحسين نوعية الموارد البشرية. وأكدت الأزمة حاجة بلدان الجنوب الى الاعتماد بشكل أكبر على مبدئي التضامن والاعتماد الجماعي على الذات، والى وضع ما يلائم من العمليات والآليات والسياسات للتمكن من جني فوائد العولمة.

٥١ - ويوضح الاستعراض الذي أجري في هذا التقرير أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو بمثابة أداة قوية لتوسيع نطاق الاقتصاد العالمي بطريقة منصفة. وهو يسهل إدماج جميع البلدان، ولا سيما المغبونة منها، في عالم مزدهر ومتكامل. ومن الجلي أيضا أنه، في حين أن عملية العولمة وسعت نطاق الفرص المتاحة للبلدان النامية، فإنها تضع أمامها تحديات تجعل من الضروري اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمواجهتها بنجاح.

٥٢ - ويوفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب إطارا يعتد به للعمل الجماعي على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والاقليمي والعالمي. فهو يمثل مشروعا بين بلدان الجنوب أعدته هذه البلدان بنفسها من أجل خدمة مصالحها. وثمة حاجة الى متابعتها على المستويين الفردي والجماعي على السواء،

ويتمثل هدفه النهائي في توسيع نطاق الخيارات المتاحة للشعوب وتحسين حياة الفقراء والمحرومين. وفي حين أن الدعم الخارجي لا يزال عنصراً حاسماً ويلزم بالفعل زيادته زيادة كبيرة، فإن الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب بنفسها هي التي يتوقف عليها، إلى حد كبير، مدى استغلال وإطلاق الطاقات الكاملة لهذا التعاون. ويمكن لنجاح هذه الجهود أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ولهذا يجب بذل مزيد من الجهود الدؤوبة لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان الجنوب. ففي المقام الأول، ينبغي للترتيبات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية أن تسعى إلى تحقيق التكامل الإقليمي بسرعة أكبر. وثانياً، ينبغي لها أن تحدد مواقف مشتركة بشأن القضايا الاقتصادية العالمية وأن تنسق تلك المواقف وتحولها إلى برامج عمل قوية من أجل الصالح المشترك. وثالثاً، ينبغي تعزيز قدراتها التفاوضية من خلال إنشاء وتدعيم منظمات إقليمية وعالمية مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٢٤ ومجموعة الـ ٧٧، ومن خلال تقديم الدعم لمؤسسات البحوث في بلدان الجنوب. وينبغي استطلاع إمكانيات إيجاد آليات إقليمية مبتكرة لمعالجة الشؤون المالية والنقدية، على سبيل المثال، بغية اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، ولتوفير الإنذار المبكر في حالات الأزمات المالية، وحشد عمليات الإنقاذ الدولية، ووضع برامج للتكيف الهيكلي تناسب النظم الاقتصادية والمالية والظروف الاجتماعية للبلدان المعنية.

٥٣ - إن تزايد الترابط بين جميع الاقتصادات وفيما بينها هو المبرر الرئيسي لتجدد الالتزام بنهج تعدد الأطراف. وحتى يكون هذا النهج شاملاً ومستداماً ينبغي أن يتسم بطابع إنساني. وينبغي أن يكون هناك تلازم بين حافز الربح وحافز التنمية. والخبرات والمبادرات المبتكرة التي نوقشت في هذا التقرير، مثل بناء القدرات الجماعية، والتعاون الثلاثي، وتخفيض الديون، والتبادل الشبكي للمعارف، وإنشاء مراكز الخبرة الرفيعة، توفر مجموعة متنوعة من السبل العملية لزيادة مشاركة المانحين وزيادة الدعم الذي يقدمونه. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما النظام المتعدد الأطراف، العمل يداً واحدة من أجل استخلاص الدروس من هذه الخبرات وتطوير ودعم المبادرات المثمرة والمستدامة ذاتياً فيما بين بلدان الجنوب. وبذا يمكن ضمان تهيئة الظروف وإتاحة الفرص من أجل زيادة مشاركة البلدان النامية في عملية العولمة والنهوض بالهدف المتمثل في تحقيق التنمية الدولية.

الحواشي

(١) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الصفحة ٢٧ (من النص الانكليزي).

(٢) Bouzas, Robert, "Promoting trade and investment in the Mercosur region" (دراسة أعدت من أجل الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ١٩٩٩).

(٣) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الصفحة ٢٨ (من النص الانكليزي).

.South Centre, "Foreign Direct Investment, Development and New Global Order", 1997 (4)

- - - - -